الأوضاع التجارية في حلب خلال السيطرة العثمانية

م. م. سماح أحمد محرز
جامعة دمشق – كلية الآداب

م. م. لؤي عبد الرسول حسن
وزارة التربية
مديرية تربية صلاح الدين

Business conditions in Aleppo during the Ottoman domination

A. L. Luay Abdul Rasool Hassan
Ministry of Education
Public Breeding Saladin

A. L. Samah. A. Mohrez
University of Damascus
College of Arts

Abstract

The subject of trade in Aleppo during the Ottoman domination of important topics, especially because the City adopted through the ages on the important geographical location on the trade routes, between India and China and Europe to the West, the Levant and the Mediterranean Sea, the Red Sea and Turkey. Thus we observe that the geographical location of the city of Aleppo them commercial stations, most active on the Silk Road, and remained to maintain the unique realities, despite paralyzing of internal unrest during the Ottoman domination. The search has focused on driving foreign concessions system platform which affected the foreign trade system privileges and merchants in Aleppo and other Ottoman States as Ottoman authority submitted a number of facilities to European countries, encouraging their citizens to reside and trade in Controlled States, exploiting their money. As well as foreign trade marked milk from Damascus for proximity, and security, and was protected from the nomadic tribes that were robbing commercial convoys in the Levant, it explains the rich markets of Aleppo city.

المقدمة:

أن التجارة في ولاية حلب خلال السيطرة العثمانية لها دور كبير في التجارة التي عكست صورة واضحة له أثره في البنيان الحضاري لتلك المدينة العريقة من خلال موقعها الاستراتيجي، فضلاً عن التأثيرات الخارجية التي أثرت وتأثرت بها مدينة حلب.

تكمن أهمية موقع ولاية حلب المتميز في بلاد الشام، ولدورها في التجارة العالمية، وانفتاحها على العالم خصوصاً بعد الثورة الصناعية التي حدثت في أوروبا، ومحاولات الإصلاح التي قامت بها الدولة العثمانية في أغلب المجالات الاقتصادية من خلال إصدار القوانين الحديثة، وتنتهي بضعف وتفكك الدولة العثمانية من خلال تدخل الدول الأوروبية، وبداية المشاريع الاستعمارية لقسمة تركة الرجل المريض خصوصاً في بلاد الشام.

أما هدف البحث يتركز حول دراسة الأوضاع التجارية، ومدى تطورها من عدمه في مدينة حلب التي كانت تخضع للسلطنة العثمانية.

وفيما يخص جمع المادة العلمية فقد كانت من خلال الإطلاع على ما كتب حول الموضوع من بعض المصادر والمراجع من خلال المنهج الوصفي والتحليلي.

تم تقسيم البحث إلى مقدمة ،وتمهيد ثلاثة، أقسام، جاء القسم الأول عن وضع التجارة خلال السيطرة العثمانية، ونظام الامتيازات الأجنبية، وعن التجارة الداخلية، والخارجية، وصادرات مدينة حلب وارداتها. أما القسم الثاني ركز على المنشآت التجارية لمدينة حلب كالأسواق والخانات، وتناول القسم الثالث العملة المستخدمة في مدينة حلب .ثم أنهيت البحث بخاتمة وقائمة المصادر والمراجع المستخدمة.

تمهيد

خضعت بلاد الشام للحكم العثماني بدخول السلطان سليم الأول(١٥١٢- ١٥٢٠) في عام ١٥١٦م، ليكون هذا التاريخ نهاية الحكم المملوكي ، وبداية العهد العثماني، بعد أن انتصر السلطان سليم الأول على السلطان المملوكي قانصوه الغوري، في معركة مرج دابق بالقرب من مدينة حلب على أثرها توفي السلطان قانصوه الغوري، ثم سقطت بيد السلطان العثماني مناطق بلاد الشام وتسابق أعيانها يعلنون الولاء له. واصل السلطان العثماني سليم الأول زحفه إلى مصر، بعد أن اختار المماليك طومان باي سلطاناً عليهم. التحم الجيشان العثماني والمملوكي في موقعة الريدانية سنة ١٥١٧م، فانتصر العثمانيين على المماليك، ودخلوا القاهرة، وقبضوا على طومان باي، وشنقوه عند باب زويلة، ثم دخلوا الحجاز سلمياً[١].

ويذكر بعض الرواة أن السلطان العثماني سليم الأول تسلم مفاتيح مكة والحرمين الشريفين، بعد أن تنازل الخليفة العباسي له عن الخلافة، ومنهم من يعارض ذلك، ويؤكد أن السلطان سليم الأول هو من أجبر الخليفة العباسي على ترك حكمه وليس بمحض إرادته ، وبذلك أصبح السلطان العثماني سليم الأول خادماً للحرمين الشريفين، وأصبحت مكانته أقوى أمام الشعوب الإسلامية، ولاسيما بعد أن أوقفت أوقافاً كثيرة صبت إيراداتها في خزانة مستقلة بالقصر السلطاني. ونتيجة ذلك، أضف العثمانيون الشرعية على إمبراطوريتهم، وأصبحوا يسيطرون على مراكز طرق عبور التجارة في العالم، فامتلأت الخزائن بالأموال ليقوم السلطان الجديد سليمان القانوني بتمويل خططه للقيام بفتوحات عالمية، وإبان القرن التاسع عشر سيطر محمد علي على بلاد الشام، وعين ابنه ابراهيم باشا حاكماً عليها ما بين عامي (١٨٣٣-١٨٤١م)، وقد أثقل كاهل المدينة بالضرائب التي فرضها لصالح جيوشه، وبنظام الاحتكار الذي أدخله عليها[٢]، ومع ذلك فإن هذه الفترة مهدت لحدوث تغيرات فعّالة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على الأوضاع الاجتماعية والإدارية والحياة الاقتصادية بعد إصدار الدولة العثمانية الإصلاحات في كافة المجالات، واتصلت حلب بحماة ودمشق بخط حديدي سنة ١٩٠٦م، وبإسطنبول وأوروبا سنة ١٩١٢م بقطار الشرق السريع .

أولاً- وضع التجارة في ولاية حلب خلال السيطرة العثمانية:

اعتمدت مدينة حلب عبر العصور على موقعها الجغرافي المهم على الطرق التجارية، ما بين الهند والصين وأوربا غرباً، وبلاد الشام والبحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر وتركيا شمالاً.

عُدت مدينة حلب المدينة الثالثة من حيث النشاط التجاري في عهد السلطنة العثمانية من بعد استانبول والقاهرة. فالتقاليد التجارية ضربت بجذورها العميقة **من** خلال نقاء هوائها، ومتانة مبانيها، ونظافة شوارعها، وتمتعت بنصيب وافر من الغنى بالمنتجات الاقتصادية لموقعها الاستراتيجي[٣]. الذي جعلها تتوسع بعمرانها، وبأسواقها ، وتطورها في القرن السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، ولاسيما أن سلع طريق الحرير التي أتت من بلاد فارس إلى حلب عبر الموصل ، أدت دوراً مهماً في الاقتصاد الأوروبي، فكانت حلب مخزناً من مخازنه القريبة للبحر المتوسط ثم أوروب[٤] .

بذلك استطاعت أن تكون قاعدة لسورية الشمالية، ومركز تجمع تجارة الشرق المتجهة إلى استانبول، فأخذت تتجه بنشاطها التجاري نحو أوروبا، وتتغلغل في أسواق استانبول.

في أواخر القرن الثامن عشر تراجعت حلب اقتصادياً، وأصابها شلل، وانحسار اقتصادي مما جعل أهلها يشعرون بالضيق والفقر ، فازداد الوضع سوءاً بعد أن ضرب حلب زلزال مدمر عام ١٨٢٢م خلف وراؤه الكثير من الخراب [٥] .

ارتبط ظهور الرأسمالية في الإمبراطورية العثمانية بالأسواق الأوروبية التي ازدهرت بعد الثورة الصناعية، ثم أسهمت العلاقات في تشكل ، ونمو الوعي القومي لعدد من ولايات ، وأقاليم السلطة العثمانية، ونتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي لديها أصبح هناك تناقضات أخذت تهدد السلطنة العثمانية المتخلفة اقتصادياً عن أوروبا، يعُدها إمبراطورية مترامية الأطراف[٦].

وهكذا نلاحظ أن موقع مدينة حلب الجغرافي جعلها من أشهر المحطات التجارية، وأكثرها نشاطاً على طريق الحرير، وظلت محافظة على واقعها الفريد، رغم مما أصابها من اضطرابات داخلية خلال السيطرة العثمانية لها.

أ- نظام الامتيازات الأجنبية:

أثّر نظام الامتيازات الأجنبية على التجارة والتجار في ولاية حلب وغيرها من الولايات العثمانية أذ قدمت السلطة العثمانية عدد من التسهيلات للدول الأوروبية، تشجيعاً لرعاياهم على الإقامة والتجارة في الولايات التي تسيطر عليها، واستغلال أموالهم في المجالات الاقتصادية، وممارسة نشاطهم التجاري في مدنها وموانئها، وسمحت لتجار الدول المتعاقدة باستيراد جميع

البضائع، وتصدير ما هو مسموح به ، وحددت الرسوم الجمركية على تلك البضائع، ومنعت موظفيها من تقاضي الضرائب منهم الغير منصوص عليها في المعاهدات [٧].

أصبحت الامتيازات الأجنبية تشمل استثناء تلك الدول من المحاكم العثمانية، ومنح حق النظر في الدعاوى التي يكون الأجانب طرفاً فيها، وتعيين قناصل لهم في أي منطقة يريدونها في السلطنة العثمانية.

جعلت هذه الامتيازات للأجنبي مركزاً خاصاً يتميز به عن رعايا السلطنة العثمانية [٨]، وكانت فرنسا من أوائل الدول الأوروبية التي حصلت على امتيازات تجارية شملت كل أرجاء السلطة العثمانية في القرن السادس عشر ١٥٣٦م، ثم تبعتها كل من انكلترا ، وهولندا وغيرها من الدول الأوروبية الذين وقعوا معاهدات تجارية منتحهم الكثير من الميزات الاقتصادية ، والسياسية، والدينية، لدرجة أصبحوا يتدخلون في الشؤون الداخلية للسلطة العثمانية بحجة حماية رعاياهم المسيحيين [٩].

وبالتالي فإن قبول السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠– ١٥٦٦) التحالف مع ملك فرنسا هو بمثابة إنذار للسلطنة العثمانية، ولكن فسر بعض الباحثين أن موافقة السلطان على منح الامتياز لفرنسا لكي يجعل الملوك المسيحيين الذين تعاونوا معه يدركوا أن صداقته مفيدة ، ومن يتقرب منه يكسب منافع ، وامتيازات كثيرة .

بعد عام ١٥٦٦ م أصبح الملك في أيدي سلاطين عاجزين أو غير مؤهلين. ثم منذ القرن السابع عشر أصبحت السلطة بين أيدي كبير الوزراء (وزيري أعظم) أو كبار القادة الإنكشاريين. بدأت مع هذه الفترة مرحلة الانحطاط السياسي و الثقافي. ومع بداية ضعف السلطة العثمانية أصبحت الامتيازات التجارية خطر عليها، لأنها قيدت السلطة ، وجعلت، وأسواقها مفتوحة أمام البضائع الأجنبية، فتضرر الاقتصاد العثماني خصوصاً بعد الثورة الصناعية، واستُغلّ نظام الامتيازات من قبل الدول الأوروبية كوسيلة للاستعباد الاستعماري للولايات العربية الواقعة تحت السيطر العثمانية من خلال قناصل، و سفراء الدول الأوروبية ونفوذهم السياسي ، والاقتصادي، والعسكري في السلطة العثمانية، ففرنسا احتلت الجزائر عام ١٨٣٠م، وأقدمت على إنزال قوات لها في لبنان عام ١٨٦٠بحجة حماية المسيحيين من الدروز، ومع الوقت تعقدت العلاقات العثمانية الأوربية بفضل نظام الامتيازات الذي فرض على الدولة العثمانية الالتزام بما تفرضه المؤتمرات الدولية [١٠] .

ويتضح لدينا مما سبق، أن التنافس الاستعماري على تجارة الشرق بفضل الامتيازات الممنوحة من السلطان العثماني للدول الأوربية ، كان بداية الصراع السياسي بين تلك الدول لبسط

النفوذها على المنطقة، وهذا ما حصل مع فرنسا عندما اتجهت بأنظارها نحو بلاد الشام، وبالتالي أصبحت تلك الامتيازات مصدر ضعف للسلطة العثمانية، وبدأت كل من فرنسا وبريطانيا تتدخل في شؤونها إبان القرن التاسع عشر ، حتى أصبحت الدولة العثمانية شبه مستعمرة ، أواخر القرن التاسع عشر بفضل الامتيازات الممنوحة لتلك الدول الاستعمارية حسب قول المستشرق الروسي فلاديمير لوتسكي فلاديمير.

ب- التجارة الخارجية:

سيطر البرتغاليون على طرق الملاحة البحرية في المحيط الهندي بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح مما أدى إلى ضعف التجارة على شواطئ البحر المتوسط، لكن انكلترا ، وفرنسا، والهولنديين كانوا يفضلون شراء البضائع الشرقية من سواحل البحر المتوسط، لبعد الطريق الثاني، وكثرة الكلفة إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين [١١] .

وبما أن شرايين التجارة مسألة مهمة حاول السلطان العثماني الاهتمام بالمدن التي تربط بين الشرق والغرب، وكانت حلب أكبر محطة تجارية تربط قارات العالم آسية وأفريقية وأوربا براً ، حيث استقبلت القوافل التجارية القادمة من الهند و الصين والعراق، وهناك أيضاً القوافل الآتية من غربي استانبول حيث تفرغ البضائع لكي تصنع في مدينة حلب، أو يعاد تصديرها إلى أوروبا عبر مرفأ لواء اسكندرونة التابع لولاية حلب [١٢].

تميزت حلب عن مدينة دمشق لقربها ، واستتباب الأمن فيها، وكانت محمية من قبائل البدوية التي كانت تسطو على القوافل التجارية في بلاد الشام [١٣] ، وهذا ما يفسر غنى أسواق مدينة حلب أكثر من مدينة دمشق.

وانفتح العثمانيون على الغرب، وسمحوا لجاليات التجار أن يقيموا في الولايات العثمانية، وفتحت قنصليات لحمايتهم ورعاية شؤونهم، وفتح البنادقة أول قنصلية لهم في حلب، ثم فتحت فرنسا التي قنصليتين لها ، وسبع وكالات تجارية، وكان للإنكليز، وهولندا أيضاً قنصلية في حلب، وأما روسيا فكانت لها وكالة تجارية واحدة [١٤] .

وكان "الفرنج" والقناصل يقيمون في الخانات داخل الأسواق القديمة، ونعمت فرنسا بامتيازات خاصة تتيح لها التدخل لحماية رعاياها، وسرعان ما انضوى تحت جناح القناصل وحمايتهم عدد من رعايا الدولة العثمانية المسيحيين واليهود الذين شكلوا حلقة الوصل مع الأجانب [١٥].

اتسمت تجارة حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والتاسع عشر بالضعف، نتيجة سوء الأوضاع الداخلية والنكبات والكوارث البيئية والطواعين، وبدأ تبدّل الأوضاع مع دخول إبراهيم باشا إلى حلب بعد أن سيطر على بلاد الشام وأدخل معه شيئاً من الانفتاح الذي بدأه

والده في مصر، حيث حاول إبراهيم باشا النهوض بالاقتصاد وتطوير الأساليب التي كانت متبعة في الزراعة والصناعة والتجارة، فقامت الحكومة بتحسين طرق المواصلات الداخلية البرية والبحرية، وأمّنت بذلك خطوط القوافل التجارية التي كانت تعاني من هجوم قطاعي الطرق والبدو عليها، وبذلك أصبحت القوافل التجارية تنتقل من بلد لأخر دون أن تشعر بخوف يهدد سلامتها، كما قامت الحكومة بالسيطرة على وسائل النقل المختلفة من جمال وبغال ومراكب، وذلك لتسهيل شحن البضائع ونقلها إلى الموانئ ومن ثم إلى الداخل، وساد جو من التسامح والمساواة مع المسيحيين حيث ألغى الحظر المفروض من قبل السلطة العثمانية على الطوائف غير المسلمة[١٦]، ولكن يؤخذ على إبراهيم باشا سياسة الاحتكار لعدد من البضائع والزراعات مما أدى إلى قيام ثورات بدعم من الدول الأوروبية التي فضلت إبقاء السلطة العثمانية ضعيفة، وجعلها سوقاً مفتوحة أمام منتجاتهم، فانتهى حكم ابراهيم باشا عام ١٨٤١م، وعادت حلب للسيطرة العثمانية من جديد .

بدأت البلاد تنفتح على الإنجازات الحديثة، وعلى مبدأ الحرية والمساواة بين المواطنين بعد أن قوّمت السلطنة العثمانية مسارها من خلال الإصلاحات "التنظيمات "، وفي الفترة التي استعادت فيها السلطة العثمانية نفوذها على بلاد الشام، واندلاع الحرب الروسية العثمانية مابين عامي (١٨٧٧-١٨٧٨م) ظهرت تدخلات الدول الأوروبية في شؤونها، والتغلغل في اقتصاد المنطقة، وتكثيف الإرساليات الأجنبية [١٧]، لتنفيذ مخططات استعمارية، والتدخل دائماً لصالح الملل الذين كانوا يشكلون الوساطة التجارية، ثم تبلورت المشاريع الاستعمارية بتقسيم تركت الرجل المريض "السلطة العثمانية"، والسيطرة على خيراتها [١٨] .

وأخيراً نستنتج، أنّ مدينة حلب كانت مركزاً مهماً لتصدير البضائع، ولكن الجاليات الأوروبية من خلال الامتيازات الممنوحة لهم، عملت على أخذ المواد الخام اللازمة لنموها الاقتصادي، وجعلت مدينة حلب سوقاً لتصريف منتجاتها ، إذ لم يكن الصراع واضحاً بين الدول الكبرى إبان عصر القوة للسلطة العثمانية، لكن عند ضعفها فتحت أبوابها للنّفوذ الاستعماري، الذي مارس نشاطه التجاري مستغلاً الشعوب اقتصادياً من أجل تحقيق النهضة الأوروبية على حساب الشعوب العربية الواقعة تحت السيطرة العثمانية .

ج- التجارة الداخلية:

تم تنظيم التجارة في الولايات العربية الواقعة تحت السيطرة السلطة العثمانية ، ومنها ولاية حلب ضمن طوائف تجارية لكل طائفة سوق خاص بها تعرض فيه بضاعتهم، وإذا حصل نزاع بين الطوائف يفصل بينهم الشاهبندر ، و كلمة الشاهبندر فارسية الأصل تتألف من مقطعين: شاه

تعني ملك أو سلطان، وبندر تعني ميناء التجارة. فاستعملها العثمانيون للدلالة على قناصلهم في الخارج، ومن مهامه:

١. أن يكون سلطاناً على التجار وأرباب المهن.
٢. يدافع عن حقوق التجار أمام السلطة الحاكمة.
٣. جمع الضرائب، وتأديب المنحرف من التجار[١٩].

وتجري التجارة ضمن أسواق، وكل سوق متخصص بنوع من البضائع "كسوق العطارين، سوق القطن، سوق الحبال ....الخ"، وكان لهذه الأسواق أبواب يتم من خلالها الدخول إليها كمثل "كباب الجنان، باب قنسرين، باب الفرج، باب النصر ، باب إنطاكية.. وغيرها" [٢٠].

وكان هناك أسواق أسبوعية، يأتي إليه الناس من كل الأحياء، وتباع البضائع من كل الأنواع، كسوق الأحد للنصارى، وسوق الجمعة للمسلمين، وسوق الخميس لليهود الذين يتزودون منه لما يطبخ في يوم الجمعة من أجل بوم السبت[٢١].

عاشت حلب بجو من الاستقرار على الرغم من ضعف التجارة في تلك الفترة، مما ساعد على النمو الاقتصادي، ولاسيما التجاري منه بين فينة وأخرى، وبهذا الصدد يقول محمد فؤاد عينتابي ونجوى عثمان :"وفي أيام الرخاء وازدهار التجارة، كانت تخرج من مدينة حلب ست قافلات متجهة إلى بغداد، وكانت أعظم هذه القوافل، وأهمها تتألف من ١٢٠٠٠جمل وأقلها من ٥٠٠٠إلى ٦٠٠٠جمل، وفي إحدى السنين بلغ مجموع الجمال التي خرجت من حلب باتجاه الأناضول والعراق أكثر من خمسين ألف جمل تحمل البضائع من مختلف الأشكال والأنواع عدا القوافل الأخرى تتجه إلى البلاد الشامية، ومنها دمشق وبيروت" [٢٢].

ولكن أصاب التجارة عدد من العقبات منها :

١. التظاهرات الشعبية الغاضبة التي قد تصل إلى تمرد أو ثورة أمام فساد الوالي وإدارته الظالمة التي تفرض ضرائب باهظة على الأهالي، كالتمرد الذي حصل نتيجة ابتزاز الحلبيين مما دفعهم للقيام بثورة على الوالي خورشيد باشا عام ١٨١٩م، حيث تم محاصرة حلب من قبل أربعة باشوات، وقصفها بالمدافع، ودام الحصار ما يقارب أربعة شهور وأكثر من عشرة آلاف جندي، ولكن تحت ضغط المجاعة والحرمان اضطرت مدينة حلب إلى الاستسلام [٢٣].
٢. حصول الكوارث الطبيعية كالهزة الأرضية التي ضربت أحياء المدينة عام ١٨٢٢م فضلاً عن القحط الذي ضرب ارجاء ولاية حلب [٢٤].
٣. انتشار الأوبئة والأمراض السارية كالطاعون والكوليرا.

٤. أدى استيراد السلع المصنعة إلى تضييق الخناق على نشاط التجار، وانهيار التجارة بعد سنة ١٨٤٠م في وجه الرأسمالية الأوروبية [٢٥].
٥. تقديم المساعدات للسلطنة العثمانية في حروبها ، وتزويدها بالمؤن والرجال، ومرور الجيوش العثمانية بالمنطقة مما يؤدي إلى نشر الخوف والرعب لدى الأهالي .
٦. عدم استتباب الأمن نتيجة هجوم البدو على مدينة حلب، وأيضاً هجوم القراصنة على ثغور حلب كمدينة اسكندرونة.
٧. منح السلطة العثمانية الامتيازات الأجنبية للدول الأوروبية، كفرنسا وانكلترا وغيرها، فقد استغلوها للسيطرة على الأسوق المحلية، ويعدّ ذلك استعماراً اقتصادياً خفياً لبلاد الشام [٢٦].
٨. شهدت العملة العثمانية اضطراباً كبيراً من خلال تخفيض قيمة النقد، نتيجة أعمال السلب والنهب من قبل الانكشارية خصوصاً في القرنين السابع عشر والثامن عشر [٢٧]، مازاد الوضع سوءاً في القرن التاسع عشر.

في الواقع، إن الدولة العثمانية عملت على اتخاذ عدد من الإجراءات لكي تصلح هذه العقبات، من خلال إنشاء سكة حديد لربط الطرق البرية ، ودرء المنطقة من الثورات وحمايتها من البدو، وكبح جماح حروبهم في المنطقة، وعقد تحالفات مع زعماءهم، وتقديم لهم العون في زراعة الأرض والاستقرار ، وإقامة مواقع عسكرية على جانبي النهر [٢٨] .

كما أسست السلطة العثمانية دوراً لسك النقد في الولايات العثمانية ومنها حلب، لمشقة النقل، ومخاطر الطريق، وكان صاحب العيار مسؤولاً عن ضبط العيار الصحيح لقيمة النقد ومحاربة الغش قدر الإمكان، ومعاقبته في حال التلاعب بكف يده عن العمل [٢٩]، ومع فترة التنظيمات تم تحديد الضرائب لوقف التسلط والنهب من قبل الولاة.

على ضوء ذلك يمكن القول: إن السلاطين العثمانيين حاولوا تهيئة التجار ضمن طوائف حرفية تحت زعامة الشاهبندر ، الذي كان صلة وصل بينهم وبين الحكومة الممثلة بالوالي المعين من السلطان، وهناك عوامل عرقلت الحركة التجارية بين الولايات العربية وحلب بالرغم من الإصلاحات العثمانية التي حاولت بناء الدولة الحديثة، ووقف انحطاط السلطة أمام التدخل الأجنبي في المنطقة، وأمام فساد الانكشارية، وأطماع الولاة.

د- الصادرات والواردات في حلب:

تمتعت حلب بموقع جغرافي مهم، مما جعلها مركز لتجارة الشرق، ولاسيما الفلفل والبهارات الآتية من الهند.

أشارت الباحثة ليلى الصباغ في كتابها ((**أن السلطة العثمانية كانت تتقاضى رسوم جمركية على المصدّر من التوابل في القرن السادس عشر أذ أخذت ١٠% من قيمتها من البائع و١١% من الشاري برسم عشر بارات، وعندما يحمل إلى المركب يؤخذ على القنطار آقجة** [٣٠] **واحدة برسم قبان**" [٣١] .

كما ساعدت سلعة الحرير على ازدهار التجارة في حلب التي يصلها عن طريق قوافل آتية من بلاد فارس لتصدر إلى أوروبا، وللأرمن دور فعال في تجارة هذه السلعة وغيرها من السلع كالصوف الذي يرسل إلى مدينة مومباي الهندية، وكان القطن الموجود بين حلب ومعرة النعمان يصدر قسم منه إلى أوروبا [٣٢].

وتفيد وثيقة خاصة بصناعة النسيج في حلب عام ١٧٦٢م، التي أشارت الى ((**أن هناك ٤٣ نولاً على الأقل من الأقمشة المنسوجة في المدينة. وكانت مدينة مرسيليا الفرنسية تستورد المنسوجات من حلب، أذ بلغ قيمة مشترياتها مليون و٦٩٦ألف جنيه مابين عامي (١٧٨٥-١٧٨٩م)**)) [٣٣].

كما اشتهرت حلب بتصدير الفستق والزيتون، وما ينتج عنه من الصابون والزيت [٣٤]،عدا عن تصديرها للحبوب نتيجة ارتفاع أسعاره خصوصاً في الحروب بين الدول، وبالنسبة للواردات استوردت حلب من فرنسا الجوخ ، والنيلة ، والسكر، والحديد المصهور والرصاص ، والقصدير ، والبن [٣٥].

ومن جهة أخرى استوردت حلب من بريطانيا المنتجات القطنية مابين عامي (١٨٥١-١٨٥٥م) حيث بلغ قيمة مشترياتها حوالي ٦٨٩،٤٤٤جنيهاً استرلينياً، وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أصبحت واردات مدينة حلب أكثر من صادراتها نتيجة عدة عوامل أبرزها مرض الكوليرا الذي اجتاح المنطقة [٣٦].

مما سبق نلاحظ، أن الموقع الجغرافي لمدينة حلب جعلها محطة مهمة لتصدير بضائع الشرق وبضائعها عن طريق وسطاء من أهل الذمة مع التجار الأجانب، واستوردت العديد من البضائع الأوروبية لدرجة أصبحت واردات المدينة أكثر من صادراتها خصوصاً بعد الثورة الصناعية.

ثانيا- المنشآت التجارية:

تتسم المنشآت التجارية في مدينة حلب بجمالها وروعتها، وكانت مركز الفعاليات الاقتصادية التجارية من أسواق، وحوانيت ، وخانات ، وقيساريات، وغرفة التجارة ...وغيرها.

وكانت مليئة بالأشخاص الذين يبيعون ، ويشترون سواء السكان المحليين، أو الجاليات الأجنبية التي أُرسلت لدراسة الأسواق الحلبية، لمعرفة ما يمكن تصديره واستيراده، ولعقد الصفقات التجارية (٣٧).

كما استعملت الخانات كفنادق للتجار، ومستودعات لبضائعهم وحيواناتهم، كخان الحرير وهو من الخانات القديمة التي استعملها الهنود لبيع الأقمشة، و يقع بين الجامع الكبير، والسبع بحرات، ويوجد فيه الطائفة اليهودية (٣٨).

وبالتالي كان لأهمية حلب تجارياً وصناعياً بسبب مرور قوافل التجارية بأراضيها للوصول إلى الهند، أسفرت عن أُنشاء غرفة التجارة في حلب عام ١٨٨٥م، وُعدت أول غرفة من بين الولايات العربية ، والثانية بعد استانبول، وأول من ترأسها أحمد السباعي حتى عام ١٨٨٧م(٣٩).
أن هذه المنشآت التجارية تناسبت مع واقع مدينة حلب رغم الكوارث ، والإهمال التي ألمت بها.

أ- الأسواق:

تعددت التسميات في أصل كلمة سوق، فمنهم رأى أنها كلمة أكادية تعني سوكو للدلالة على الشوارع ، وطرق الاتصال العام وذلك قبل آلاف السنين قبل الميلاد، وفي العصر الهليني كانت تدعى الآغورا وتعني المركز الحيوي للتعامل التجاري، ومركز للحياة العامة خارج المنزل التي اشتهر فيها الهلينيون، وكانوا يعقدون بها مناظرات ويتناقشون الأمور التجارية ، أما في العصر الإسلامي برزت كلمة سوق كنموذج اقتصادي ضمن المدينة(٤٠).

إذاً الأسواق عبارة عن أماكن يتم فيها عملية البيع والشراء وفيها محلات وحوانيت لبيع عدد من السلع.

وإبان الفترة العثمانية كانت الأسواق في مدينة حلب من ضمن المنشآت التجارية، وخصصت بأنواع محددة من المنتجات مما يسهل على الأجنبي عملية شراء السلع التي يحتاج إليها، وهناك أسواق أسبوعية كسوق الجمعة وسوق الأحد، ونظمت الأسواق من قبل شيخ يحافظ على استقامة المعاملات التي تحصل في السوق ويعاونه نقيب وكاتب، وقد كانت الأسواق تغلق عند الغروب ويطوف الحراس داخلها طوال الليل وهم يحملون عصياً ومصابيح ويأخُذون مُرتّبهم من قبل اصحاب الحوانيت (٤١) .

وصف راسل أسواق حلب بأنها " **عبارة عن أبنية حجرية مرتفعة على شكل رواق طويل، معظمها ضيق جداً، تكون مقوسة من الأعلى، أو مسقوفة بالخشب، وتصطف الحوانيت فوق مصطبة يبلغ ارتفاعها قدمين على طول الرواق، وتكون الحوانيت صغيرة جداً بحيث يتعذر على صاحب الحانوت أن يعرض بضاعته ، وعندما تزدحم المحال مسقوفة بالخشب، وتصطف**

الحوانيت فوق مصطبة يبلغ ارتفاعها قدمين على طول الرواق، وتكون الحوانيت صغيرة جداً بحيث يتعذر على صاحب الحانوت أن يعرض بضاعته، وعندما تزدحم المحال المتقابلة يتعذر على المار أن يشق طريقه عبر الزحام، إلا أن بعض الأسواق الحديثة أكثر اتساعاً والحوانيت فيها أكثر رحابة " (٤٢) .

وكما تحدث كامل الغزي عن سوق حلب الكبير بأنه كان " **يشتمل على خمسة عشر ألف دكاناً وقد سقف معظمه بالأقبية الحجرية ، وهو بارد في الصيف دافئ في الشتاء ، وليس للشمس والمطر والعواصف إليه من سبيل ، وقد اشتمل هذا السوق العظيم على ثنايا ومنعطفات ، وكل ثنية ومنعطف يباع فيه بضاعة خاصة ، فترى لباعة الجوخ مثلاً سوقاً ، ولباعة الحرير سوقاً، وهكذا بقية البضائع لكل منها سوق**" (٤٣) .

ب – الخانات:

اختلفت الآراء حول أصل كلمة الخان، فمنهم من قال: أن لفظة الخان فارسية معربة، وربما اشتقت من كلمة خون، وتعني لقب السلطان عند الأتراك، وجمع كلمة خان خانات محل نزول المسافرين ويسمى الفندق. وتحدث آخرون: بأن كلمة الخان تحريف لكلمة حانوت الآرامية المشتقة من كلمة حنة العبرانية، ومن معانيها خيم ، وأقام ، ونزل ، وحلّ. بينما قال قسم آخر من الباحثين: أنها مرادفة لكلمة قيروان سراي التركية الأصل أو كرفان سراي، وتعني النزول والفندق(٤٤) .

كانت الخانات في الفترة العثمانية منتشرة في المدن الكبرى ومنها مدينة حلب ، ويلحق بالخان القيسارية، وهو المعمل الذي يضم ورشات عمل وبما أن حلب تشتهر بصنعة النسيج فقد ضمت القيساريات مجموعات لأنوال النسيج (٤٥) .

تكونَ الخان من طابقين بأروقة تتوزع حولها الغرف، ومسجد ، ومرافق عامة ، ومنهل ماء، وقيسارية، وفسحة سماوية، وقد يلحق به سوق تجارية تمتد على جانبيه، ويغلق الخان بباب كبير مخصص لدخول الدواب والعربات المحملة بالبضائع، ويوجد في الباب فتحة تكون باباً صغيراً تدعى الخوخة مخصصة لدخول الأفراد (٤٦).

أكد شوقي شعث في كتابه حلب تاريخها ومعالمها أن الطابق العلوي للخان فيه غرف نوم للتجار الأجانب أما الطابق السفلي فكان لحفظ البضائع والدواب.

ومن أشهر هذه الخانات: خان العطارين ، خان الجمرك ، خان الوزير ، خان الصابون خان القصابية ، خان خايربيك ...الخ (٤٧).

وسميت بعض الخانات بأسماء الجاليات الأوروبية التي تسكنها كخان البنادقة الذي يقع قرب الجامع الكبير ، وكان يشغله التجار البنادقة وقناصلهم، وبأسماء الأسواق التي يوجد فيها الخان، كخان استانبول وكان مقراً لشرطة الفرنسية (٤٨) .

وبانفتاح مدينة حلب من خلال إقامة علاقات تجارية واسعة مع أوروبا التي فتحت وكالات تجارية دائمة متخذة من الخانات مقراً لها حيث أصبحت مع مرور الزمن حارة أوروبية مغلقة تحتوي على تجار ، ومبشرين ، ورجال القنصلية.

ثالثاً- العملة المستخدمة في حلب:

عملت السلطة العثمانية على توحيد النقد في الولايات التابعة لها مع وجود اختلاف بسيط لمركزية السلطة، ويتم سك النقد ضمن فرمان السلطاني، ومن يغشه كان يتعرض لعقوبات وخيمة.

ان ضعف السلطة العثمانية جراء فساد الأنكشارية أدى إلى تدني قيمة النقد، وازدياد عجز السلطنة مالياً و تعديل قيمة النقد أكثر من مرة (٤٩) .

كان التعامل بمسبوكات الذهب والفضة وأيضاً النحاس، ثم ظهرت العملة الورقية في القرن التاسع عشر الميلادي(٥٠).

ذكر عينتابي أنه جاء في سجلات القنصلية الانكليزية بحلب في القرن التاسع عشر مايلي:"**إن النقود بين الباعة و بين الشعب في معاملاتهم اليومية وفي تعاطيهم الخزنة العثمانية هي العملة الذهبية أو الفضية أما سعر الليرة الذهبية المألوف فهو ١١٧قرشاً** (٥١) .

المجيدي الفضي ٢٢ قرشاً

النصف مجيدي ١١ قرشاً

الربع المجيدي ٥،٥٠ قرشاً

أما البشلك فقيمته ٥قروش، والمتليك ١٢بارة (٥٢) .

أما النقود النحاسية فلا يوجد منها سوى قطع خمس بارات كل ثمانية منها تساوي القرش، والقائمة هي ورقة قيمتها المطبوعة عليها مئة غرش أما صرفها فهو ٥٠،٣٦ قرشاً"(٥٣).

وبما أن السلطة العثمانية اعتمدت على الذهب والفضة في سك النقد شجعت على دخولهما، ومنعت خروجهما من أراضي السلطة العثمانية ، وكانت تتم عملية سك النقد في دار السك "الضربخانة" حيث أسست الضريخانات في جميع الولايات ومنها ولاية حلب، لمخاطر

الطريق ، ومشقته ووجود قطاع طرق ، ولصوص، وكان صاحب العيار مسؤولاً عن ضبط العيار الصحيح، وفي حال وجود أي خلل يعرض صاحبه للطّرد من عمله(٥٤).

على الرغم من محاولات سلاطين بني عثمان إصلاح النظام النقدي لكثرة الغش أدى إلى انهيار قيمته في عمليات البيع والشراء، مما أضر بالتجار المحليين على حساب ازدياد نفوذ التجار الأوروبيون الذين سيطروا على السوق.

الخاتمة:

إن موقع مدينة حلب جعلها معبراً مفضلاً للتجارة العالمية عبر التاريخ على الرغم من تحول الطريق التجاري بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح.

ومع قيام الثورة الصناعية في أوربا، ومنح الدولة العثمانية الامتيازات للدول الأجنبية تراجع النشاط الاقتصادي لولاية حلب، بسبب تدفق البضائع الأجنبية بكثرة إلى أسواقها خاصة بعد فتح الموانئ العثمانية أمام التجار الأجانب ، بالإضافة لانخفاض الرسوم الجمركية التي كانت مفروضة على بضائعها.

فكل هذه الامتيازات جعلت البضائع الأجنبية تسيطر على أسواقها، وتنافس البضائع المحلية حيث استوردت من الشرق فقط مواد الخام، مما أصاب ميزانها التجاري بالعجز لارتفاع نسبة الواردات وانخفاض نسبة الصادرات.

لقد عانت حلب الكثير من الحكم العثماني نتيجة تغيير الولاة ، وسيطرة الانكشاريين، ومع ذلك ظلت تحتل مكانَ الصدارة بين مدن شمالي سوريا، حتّى أنها كانت تفوق دمشق في الأهمية التجارية والصناعية، فضلاً عن أنّ التجارة نفسها تعرّضت لمضايقة الحكّام بسبب الضرائب الباهظة، والخدمة العسكرية الطويلة الأمد والجائرة، وأخيراً بسبب انعدام الأمن على الطرق التي تمر من البادية السورية.

وأخيراً ، فأن الامتيازات الأوربية كانت سبباً رئيسياً في جعل مدينة حلب محط أطماع الدول الاستعمارية المتنافسة التي استطاعت التدخل في المنطقة، وبذلك سيطر التجار الأجانب على الأسواق عن طريق وكلاء محليون أدوا دور الرأسمالية الأوروبية في ظل ضعف السلطة العثمانية.

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

(١) اسماعيل احمد ياغي ، الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث ، مكتبة العبيكات ، الرياض ، ط١، ١٩٩٧م ، ص ٢٨- ٣٠؛ احمد فؤاد متولي ، الفتح العثماني للشام ومصر ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٥ ، ص ١٦٥- ١٩٠.

(٢) علي محمد، الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط (د.م)، (د.ت) ، ص ٣٠٥.

(٣) خليل أينالجك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار، ترجمة: محمد الارناؤوط الاسلامي، بيروت، ط١ ،٢٠٠٢، ص٥٥.

(٤) جيرار ديجوج ، دمشق من الامبراطورية العثمانية حتى الوقت الحاضر ، ترجمة :محمد رفعت عواد، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤، ص ١١٣- ١١٤.

(٥) الكسندر ، باتريك راسل، تاريخ حلب الطبيعي في القرن الثامن عشر ، ترجمة: خالد الجبيلي ،حلب ،ط١، ١٩٩٩، ص٣٢.

(٦) المصدر نفسه ، ص ٣٣.

(٧) كارين صادر ، مدينة حلب في قوافي الذهب ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق، ص ١٧- ١٨ .

(٨) نينل الكسنروفا دولينا ، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينات وأربعينات القرن التاسع عشر ، ترجمة: انور محمد، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٥.

(٩) محمد عبدالله وابراهيم ياسين الخطيب ، تاريخ العرب الحديث ، دار الأهلية للتوزيع والنشر، عمان، ١٩٨٩، ص ٦٣.

(١٠) محمد عبد الله ، ابراهيم ياسين الخطيب ، المصدر نفسه ، ص ١١٤.

(١١) خليل انجاليك ، المصدر السابق ، ص ٢١٣.

(١٢) قيس جواد العزاوي ، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، دار العربية للعلوم ، بيروت، ٢٠٠٢، ص٢٧ .

(١٣) خليل إحسان أوغلي ، من تاريخ الاقطار العربية في العهد العثماني بحوث ووثائق مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ، استانبول ، ٢٠٠٠، ص ٢.

(١٤) عامر محسن ، اوتستراد يربط الشرق بالغرب يساهم برسم خريطة جديدة للعالم ، جريدة الأخبار ، العدد ٢٤٥٨، ١ كانون الأول ٢٠١٤، ص١٦.

(١٥) خليل إحسان اوغلي ، المصدر السابق ، ص ٩.

(١٦) جيرار ديجوج ، المصدر السابق ، ص ٩٩.

(١٧) شحادة الناطور، جميل بيضون ،علي عكاشة، تاريخ العرب الحديث، دار الامل للنشر والتوزيع ، اربد ، ط١، ١٩٩٢، ص ٦٦-٦٧ .

(١٨) عودة الخطيب ، المصدر السابق ، ص ١٦.

(١٩) مؤلف مجهول ، مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سوريا ، تحقيق : احمد غسان سبانو ، سلسة دراسات ووثائق تاريخ دمشق والشام في منتصف القرن التاسع عشر ، دمشق ، ٢٠٠٧، ص ١٦ – ١٧ .

(٢٠) عبد الرؤوف سنو ، النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية ١٨٧٧– ١٨٨١، بيسان للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٨، ص ٣٣-٣٤.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٢٢) مصطفى بركات ، الالقاب والوظائف في الدولة العثمانية ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ٤٧ – ٤٨ .

(٢٣) فؤاد هلال ، حلب القديمة والحديثة .دراسات تاريخية وأثرية واجتماعية ، إصدارات بمناسبة حلب عاصمة الثقافة الاسلامية ، حلب ٢٠٠٦ ، ص ٧٠ – ٧١.

(٢٤) حير الدين الأسدي ، أحياء حلب وأسوقها، تحقيق: عبد الفتاح رواس قلعة جي ، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ، ٢٠٠٦، ص ٢٢٠– ٢٢٩.

(٢٥) محمد فؤاد عينتابي ، نجوى عثمان ، حلب في مئة عام ١٨٥٠– ١٩٥٠ م، منشورات جامعة حلب ، ١٩٩٣، ج١، ص ٧.

(٢٦) روبير مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة: بشير السباعي ،دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ،ط١ ، ١٩٩٣،ج١، ص ٥٧٣.

(٢٧) خير الدين الأسدي ، المصدر السابق ، ص ٤٧.

(٢٨) خليل إنجالك ، المصدر السابق ، ص ٢٤٠.

(٢٩) ليلى الصباغ ، المصدر السابق ، ص ٥٢٤.

(٣٠)الأقجة : هي اصغر وحدات النقود الفضية العثمانية وهي كلمة تركية معناها اللغوي الضارب الى البياض كان وزنها يبلغ ١،١٥٤غرام. محمود علي عامر ، المكاييل والاوزان والنقود منذ فجر الإسلام وحتى العهد العثماني .دراسة وثائقية ، مطبعة ابن حيان ، دمشق ، ١٩٩٧، ص ١٨٣.

(٣١) الليدي آن بلنت ، قبائل بدو الفرات عام ١٨٧٨م، ترجمة: أسعد الفارس ، نضال خضر معيوف ، دار الملاح ، دمشق، ط١، ١٩٩١، ص٤١٦– ٤١٨.

(٣٢) احمد آق كوندز، سعيد أوزتوك ، الدولة العثمانية المجهولة ، وقف البحوث العثمانية ، استانبول ، ٢٠٠٨، ص ٧٣٧.

(٣٣) محمود علي عامر ، المصدر السابق ، ص ١٨٣.

(٣٤) ليلى الصباغ ، المدر السابق ، ص ٤٥٨.

(٣٥) المصدر نفسه ، ص٤٥٩– ٤٦٨.

(٣٦) أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة: لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة ، ١٩٩١، ص ١٩٨.

(٣٧) محمد فؤاد عينتابي ، نجوى عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٠٠.

(٣٨) جيرار ديجوج ،المصدر السابق ، ص ٩٩.

(٣٩) عبدالمنعم احمد ، مدينة حلب في الفترة الحميدية .دراسة إدارية واقتصادية واجتماعية(١٨٧٦- ١٩٠٩م)، رسالة ماجستير (غيرمنشورة) ، جامعة دمشق، ٢٠٠٠-٢٠٠١، ص ١٧٧-١٧٨.

(٤٠) محمد فؤاد عينتابي ،نجوى عثمان ، المصدر السابق ، ص٨٥.

(٤١) خير الدين الأسدي ، المصدر السابق ،ص ١٨٥.

(٤٢) محمد فؤاد عينتابي ،نجوى عثمان ، المصدر السابق ، ص ١٤١.

(٤٣) جان كلود دافيد ، محمود حريتاني ، حلب مدينة التاريخ ، دار الشعاع للنشر والعلوم ، حلب ، ٢٠١١، ص ١٣٣- ١٣٤.

(٤٤) أندريه ريمون ، المصدر السابق ، ص ١٨٣.

(٤٥) الكسندر. باتريك راسل ، المصدر السابق ، ص ٣٤- ٣٥.

(٤٦) كامل الغزي ، نهر الذهب في تاريخ حلب ، دار القلم العربي ، حلب ، ١٩٩١، ج١، ص ٨٣.

(٤٧) علي كامل حمزة ،كاظم سرحان ،خانات الحلة في العهد العثماني .دراسة تاريخية ، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ، بابل ، ٢٠١١، ص٣.

(٤٨) خير الدين الأسدي ، المصدر السابق ، ص ٤١٤.

(٤٩) المصدر نفسه ، ص ٤٠٢.

(٥٠) شوقي شعث ، حلب تاريخها ومعالمها ، منشورات جامعة حلب ، ١٩٦٠، ص ٣٦- ٣٧.

(٥١) خير الدين الأسدي ، المصدر السابق ، ص ١٨٥.

(٥٢) البارة :عملة فضية وتعني الفلوس ولاتزال مستخدمة حتى الآن وعشر بارات تساوي قرش. محمود علي عامر، المصدر السابق ، ص١٨٩؛ إشارة وثيقة الى التنبيهات الصادرة بعدم التلاعب بأسعار العملات المحلية والأجنبية ، وعدم التراخي والتغاضي عن الذين يحاولون الكسب الغير مشروع الذي ادى الى الفوضى. مركز الوثائق التاريخية ، دمشق ، أسعار العملات وقيم النقود الذهبية والتعليمات حولها ، سجلات الأوامر السلطانية . سجل رقم ١، صحيفة رقم ٤٨، الوثيقة ٨٩ ، اوائل رمضان ١٢٣٨هـ .

(٥٣) القرش : وهي تحريف للفة اللاتينية قروش ومن التركية نقلت الى العربية وجمع قرش قروش وهي على نوعان هي قرش الصاغ وقرش الرائج ، ويساوي الصاغ تقريباً اربعين بارة ، بينما الرائج فيساوي عشر بارات. محمود علي عامر ، المصدر السابق ، ص ١٩٠.

(٥٤) كوندوز ، أوزتوك ، المصدر السابق ، ص ٧٣٧.